

المقاومة . . . مُفردة لغويةٌ أم دلالات ثقافية؟

■ **السيد جعفر محمد حسين فضل الله**

ثمة فرق بين أن تُطلق اسم «العُدُوّ الصهيوني» أو «الإسرائيلي» على الوجود البشري الذي احتل فلسطين، وأغصب أرضها ودورها وطرد شعبها، وأن تعبر عن فعله بهـ«الاحتلال» أو «العدوان» و«الاستعمار»، وبين أن تقول: «إسرائيل»، أو الشعب الإسرائيلي»، أو «المواطنون» أو المدن والقرى «الإسرائيلية» . . .

وهناك فرق بين أن تختار عنوان «فلسطين»، وتستخدم مصطلح «التحرير» للإشارة إلى قضيتها، أو «العودة» لرجوع أصحاب الأرض إلى ممتلكاتهم، أو «المهجرين»، و«الصراع العربي- الإسرائيلي»، وبين أن تختار عناوين من قبيل «النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي»، أو «اللاجئين» أو «عرب 48» أو «غزة» و«الضفة الغربية» أو «أراضي 67»، وغير ذلك.

إن كل تسمية أو وصف مُمَّا سبق يعكس بُعدًا من أبعاد الصراع، وجهًا من وجوه النظر إلى الموضوع، يُمكن أن تخفي البُعد الأساسي خلفها، وتبدّل على أساسه قاعدة الصراع، ومعايير التقييم حتّى لذات هويّتها، وآلياتها وطموحاتها، وقد يعكس ذلك على المنهج التحقيقي والتريوي والمقاربة الإعلاميّة والسياسيّة، وقد يفتحُ، نتيجة المتغيرات والضغط الواقعيّ المتتوّع والمتسارعة، على تنازلات تصبغ «مقبولة» بعد أن كانت «لاات» حاسمة وراسخة، و«صحيح وجدانته خلال عقدين من الزمن تحوّلُ الآليات العريضة (لا ضلح ولا تفاوض ولا اعتراف) بالكيان الصهيوني، إلى حركة تنازليّة لدى الأنظمة العربية، قد تخفي ضمناً حالة الاستقالة الغلطيّة من قضية التحرير واستعادة الأرض وصورن المقدّسات وفرض العودة للشعب الفلسطيني إلى أرضه، ومشكلة هذه الأنظمة هي أنّها غير قادرة على مصارحة الشعب بما توصلت إليه. لكون فلسطين قضيةً متجدّدة في وجدانه، بل في أديّاته الدينية: الأمر الذي دفع نحو إنتاج ظروف قصّد من خلالها إلى تدجين الشعوب وتبليغ ذنوبها بتقبّل الاحتلال، بل واعتبارهم أحيانًا من ضرورات التطوّر في الإقتصاد والعلم وما إلى ذلك.

وتفرضُ أيضا المصعدونية إلى الأبعاد التي تختزنها التسميات قياسًا إلى أبعاد الواقع نفسه، أنّه لا يُمكننا استحضارُ أبعاد الموضوع كلها من خلال إطلاق اسم أو وصف ما على ذلك الموضوع، ولذلك نجد أنفسنا مجبرين على الإشارة إلى الموضوعات والأشياء والأفراد عبر تسميات أو توصيفات محددة تركّز على بُعد أو جانب معيّن منها؛ وعندئذ سيمثّل اختيارُ تسمية أو وصفٍ من بين تسميات أووصاف مُفترضة على حدّ ذاته موقفًا وحُكمًا يستند إلى مبررات الانتقاء في اللحظة التاريخية والظرف المحيطة.

إذا، إطلاق اسم أو وصف ما على موضوع معيّن يُعدُّ اختزالًا للموضوع في بُعدمن أبعاده، قد يكون بهدف إعطائه قيمة إيجابية أو سلبية، وبذلك تختزّن التسمية، أو التوصيف، حُكمًا قيميا يتمّ تركيسه عبر الربط المتكرّر بينه وبين الموضوع، بما قد يؤسّس لهذّية عامّة أو صورة نمطيّة قد تتحوّل إلى إيديولوجيا ثابتة على نر الزمن.

على أساس ما تقدّم، نحاول أن نقارب مسألة الجدل الذي أثير حول مسألة إدراج كلمة «المقاومة» في البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية، من دون الدخول في الجدل التفصيلي حول المبررات، التي هي ـ في جزء منها على الأقل ـ عمليّة اختزال للمقاومة في حدث أو حوادث معيّنة، واستبعاد لجوانب كثيرة من الصورة الذهنيّة التي تتشكل في الشعب اللغوي الدلالي المتشكّل من الاستخدامات اللغوية للمفردات المتتوّعة. ولا بد من أن نؤكّد هنا أنّنا نتناول المقاومة كمشروع وخيار في إدارة حركة الصراع الدائر في منطقتنا وعليها، يتحرّك ضمنّ عوامل جيوسياسية وأستراتيجية وربما وجوديّة وحضارية، بعدما أقمحت كثيرٌ من أوجه الصراع ضمن هذه التسمية. أي الوجوديّة والحضاريّة ـ كـ «نهاية التاريخ» و«صراع الحضارات» وما إلى ذلك. والمقاومة ضمن هذا المشروع هي أكبر من أن يتمّ حصرها في مجال جغرافي أو مذهبي، أو في أسلوب معيّن؛ لكنّ

المقاومة . . . مُفردة لغويةٌ أم دلالات ثقافية؟

بلا شك لا بدّ من أن يقومُ عمودُه الفقريّ على المقاومة المسلّحة في مواجهة كيّانٍ قائم على العسكرة والتوسّع والعدوانيّة والعنصريّة . . .

من الناحية الدلاليّة اللغويّة، فإنّ مفردة «المقاومة» هي مفاعلةٌ تختزّن معني ردّ الفعل تجاه قوّة خارجية ضاغطة، وهذا المعنى ينسجم مع الواقع: لأنّ المقاومة نشأت كردّ فعل على احتلال الصهاينة لفلسطين ولبنان ولأجزاء من الدول العربيّة، بما شكّله ذلك الاحتلال حالة عدوانيّة مستمرّة، ومشروع توسّعي، وعقبة كاداء أمام أي تقارب عربيّ وإسلاميّ، فضلًا عن أي وحدة عربية وإسلاميّة. باختصار: المقاومة ردّ فعل على مشروع يستهدف ضربُ الوجود الحضاريّ للأُمّة العربيّة والإسلاميّة، وليست مسألة ذات بُعد واحد.

من الناحية السوسولوجيّة، لا يُمكن النظر إلى الجدل حول «المقاومة» على أنّه مسألة لغويّة بحتة؛ لأنّ مفردة «مقاومة» هي مفهومٌ مثل مساحة تراكم حقيقي واقعيّ لسلسلة من المعاني المرتبطة بالصراع المركزي وهويّته التي ارتكزت على عمليّة صناعة القوّة، بما تعنيه هذه العمليّة من مسار يتمّ فيه تفعيل كل الطاقات الكامنة في المجتمع المقاوم في سبيل تحقيق الأهداف. وقد رأينا كيف طوّرت المقاومة بعضيّ الصناعات العسكريّة والخبرة الأمنيّة، كما طوّرت مقاربتها للنظم الإدارية والإعلاميّة، بمعزل عن حجم التطوّر قياسًا بما عليه دول كبرى في هذا المجال. وبذلك يختزّن مفهومُ المقاومة سلسلة من النجاحات في هذا المجال، وأخذت المسألة مدى أوسع في التطوّرات العلميّة والعسكريّة التي شهدتها الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، كجزءٍ من عمليّة مقاومة الحصار المفروض عليها منذ انتصار الثوّرة، بهدف المحافظة على الوجود تبعًا للتحديات الخارجيّة المتزايدة في هذا المجال.

كما أنّ مفهوم المقاومة اختزّن تطور نمط التفكير الاستراتيجي في مقاربة قضايا الأمن، ذلك النماذج التي يربصد الحوادث وأبعادها في مساحة أبعد من دائرة الأفراد والجماعات المنغلقة في إطارها الذاتي أو الجغرافي، ويكسبُ نوعًا من الرؤويّة التي تضع الحوادث ضمن سياقاتها الاستراتيجية، المرتبطة بشبكات العلاقات السياسيّة بين الدول، وبحركة المصالح التي تسخرُ لها الخطط العابرة للحدود.

واختزن مفهوم المقاومة عبر سنوات من الجهاد، مفهوم الانتصار وإمكانيّته عبر التخطيط والإرادة والتدريب إلى جانب الإيمان، حتّى ذُكر أنّ ثمة مدرسة جديدة في القتال تخصّصت عنها بعض التجارب الجهاديّة، والتي منها حرب تموز 2006. في موازاة ذلك، كانت فكرة المقاومة تطوّر الاجتهاد في فقه الجهاد والدفاع، حيث كانت حركة الواقع تفرض إشكاليّات تتطلّب إجابات شرعيّة عليها، كما أنّ الحركة السياسيّة التي كانت تنشأ وتنمو طبيعيًا إلى جانب المقاومة الجهاديّة، كانت تحرّك خطوط الفكر الإسلامي للتطهير في قواعد الحركة الإسلاميّة وأسلوبها، وقواعد العمل الإسلامي وآلياته(. ولذلك نجد أنّ المقاومة لم تكن مجرد حالة عسكريّة تنشأ من فكر سطحيّ في مواجهة التحديات المميّزات أي غيرها، كما نجده عند بعض الحركات الجهاديّة التي دفعتها سطحيّتها إلى منْحى إقصائيّ تدميريّ لذاته ولما حوله، ولم تكن سياسة المقاومة ذات أسلوب واحد بعيد عن المرونة والواقعيّة ودراسة المتغيّرات وحجم التحدّيات، إلى غير ذلك.

لقد التصق بحركة المقاومة خلال تاريخها مفاهيمٌ، تطوّرت حُكمًا، حول الوطن والعلاقة مع الآخر المذهبي في المشروع الحرّزي المشترك، والآخر القومي استنادًا إلى زخم الحركة القوميّة فيما يرتبط بمقاومة الاحتلال وتوحيد الجهود العربيّة، والآخر الديني في ما يرتبط بأديّات المواطنة والعيش المشترك، والآخر الغربي في ما فرضته آليات الصراع السياسي من جهة، أو أدبيّات التقارب الإنساني تجاه القضايا الإنسانيّة المشتركة كخطوة لتوسيع قاعدة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعوب العربيّة والإسلاميّة، وبين اختطار السياسات الاستكباريّة التي تكيل بمكاليين وتتنكر للأعراف والشرائع الدويّة والقيم

البناء

الأخلاقيّة والإنسانيّة.

بلى، من الممكن أن يكون رافقُ تجربة المقاومة، سواء في بداية نشأتها أو خلال مسار تطورها، حوادث سلبية أو أخطاء على مستوى الخطاب أو الأداء؛ لكنّها، قياسًا إلى ما تقدّم، يُمكن أن تكون طارئة وليست حالة متجدّرة في المفهوم، وأيّا هو الحال، فذلك لا يبيّرُ اختزال المفهوم بالسلبيّات والقيام بعملية طمس لأبعاد المفهوم الألفة الذكر، ولا سيّما إذا قسنا الأمر بأهميّة ما تمثّله المقاومة كمشروع على مستوى أولويّات الصراع، ومركزيّة القضية لكل بلد عربيّ مهده، كما للأُمّة جمعا.

واستنادًا إلى ما تقدّم، يُستطيع المرء أن يعتبر أنّ استبدال كلمة بأخرى يمثلُ إيجاد حقل دلاليّ آخر، ومسار تراكميّ لمفاهيم ومعانٍ وآليّات مختلفة، قد تقطع مع كل ما سبق من تراكم كتب بالدم والجروح والألم، كما بالانتصار والإنجاز وصناعة القوّة في عالم لا يفهم غير لغة القوّة، بما جعل منه حركة في خطّ التطوّر الاجتماعي والسياسي والأمني والثقافي وما إلى ذلك، وليس مجرد سلوك عسكريّ.

ومن الطبيعي عندئذ نقهّم أن يعتبر أحد ما أنّ الإصرار على شطب الكلمة لا يمثّلُ مشكلة تعبيرية لغويّة، بل موقفًا سلبياّ تجاه مفهوم تلك الكلمة بكل أبعاده، ومنها خياراتٍ مرتبطة بطبيعة الصراع، في ظرف حسّاس جدًّا من تاريخ يُراد له أن يشطب قضية فلسطين بكاملها، على وقع الفتن العابرة للدول والكيانات والمجمّعات.

وإذا كان جزءٌ من هذا التعقيد في الجدل حول الكلمة، أو الموقف، صادرا من حالة كيديّة مجردة، فالأمر قد يُشير إلى مشكلة في الهذّية السياسيّة التي تُدار فيها الأمور على مستوى الوطن ومستقبله، والصراع الأوسع في مساحة المنطقة وتدابيعه.

ما من شك في أنّ هناك هواجس نفسيّة واجتماعيّة، ينشأ بعضها من ذهنيّة ارتاحت إلى تحقيق التوازن عبر منطِق الضعف والاستضعاف للذات، كما أنّ هناك إشكاليّات لها علاقة بكيفيّة المواءمة بين التعريف السياسي والقانوني للدولة وبين الضعف والمحيط والتحدّيات؛ إذ هناك فرّقٌ بين أن تصوغ حدّ التباين في ما خصّ أمرًا كبيرةً تتعلّق بالصراع وهويّته والمستقبل وشكله، ولكنّ ثمة قواعد وضوابط سياسيّة واقعيّة عامّة، تُصاغ على أساسها الدول، وتحركّ عليها الحكومات، ويُنْبئ على قادعتها المستقبل، من أسبسط مفرداتها أن يتمّ ملاحظة المحيط والتحدّيات؛ إن ذلك مفردٌ بين أن تصوغ هيكلية الدولة في بلد اسكدنافيّ مثلاً، وبين أن تصوغه في منطقة زرع فيها كيّانٌ توسّعيّ، قائمٌ على التهديد المستمرّ لكلّ ما يناقض وجوده العنصريّ، مع غياب لفاعليّة القوانين الدوليّة التي اختبرنا تحيّزها، وما إلى ذلك من عوامل مرتبطة بمفهوم الاستقلال والعزّة والكرامة وغيرها، فنترض أن تكون طبيعة الدولة مرنة مرحليًا، ريثما تتغيّر الظروف والأوضاع؛ لأنّ القداسة للإنسان بوجوده الحيّ والحضاريّ والعزّيز، وليس لهيكلّيات إداريّة قد تكون ملائمة لمجال، وغير ملائمة لمجال آخر، تبعًا لطبيعة الاختلاف في الظروف والأوضاع والفرص والتحدّيات.

هذا الأمر يفترض أن يراعي أيُّ حوار حول المقاومة أو الاستراتيجيّات الدفاعيّة عن الوطن، تشابه تلك العوامل، وتعدّد الخطى التي تستهدف المنطقة برمتها، والخيارات المطروحة في طاولات المسكرين تجاه مستقبل شعوبنا، وطبيعة المفاهيم الأساسيّة لقيام أيّ وجود عزيز؛ الأمر الذي يمثّل قاعدة لهدّية إنتاج خيارات في الآليات المحققة للرؤيّة التي يُفترض أن تكون واحدة بعناويّها العامّة والاستراتيجيّة.
تعتبر كتب «الحركة الإسلامية هموم وقضايا»، و«خطوات على طريق الإسلام»، و«الإسلام ومنطق القوّة»، للمرجع السيد محمد حسين فضل الله، أمثلة على الفكر التطويري الذي كان يؤمّد للحركة الإسلاميّة ومقاومتها وسياستها، قواعدها الفكرية والشرعية.

انطلاقاً من سوريا.. موسكو والمشهد العالمي الجديد

بناء على الصمود السوريّ

■ **شوكت الياس البشارة**

لم يكن اختيار موسكو للقاء وزراء خارجية التحالف الروسي- السوري- الإيراني عبثًا، باعتبار أن موسكو ستكون رأس المنظومة العالمية الجديدة التي تتشكل من رحم الأزمة السورية وستحكم العالم لعدة قرون من الزمن، فالتغير الحاصل هو تغير في العمق ويتم مرة كل عدة قرون وستنجم عنه نهاية حقبة تاريخية كاملة امتدت منذ الامبراطورية الرومانية حتى الأزمة السورية وتميّزت بهيمنة الحضارة الأوروبية (من خلال ضفتها على الأطلسي) على العالم.

مع تداعيات الأزمة السورية وانتصار الدولة السورية سينتقل الثقل الحضاري الذي يقود العالم إلى الحضارات المشرقية القديمة الممتثلة بالحضارات الروسية والصينية والهندية والفارسية والعربية (ممتلة بسورية بلاد الشام وبلاد الرافدين).

لقاء الوزراء لافروف والمعلم وظريف في موسكو سيكتب في صفحات التاريخ بكونه نقطة الانطلاق لهذه المنظومة الدولية الجديدة، والبدأة لعدة طرق بلوغ العالم الجديد، وهو يشبه مؤتمر يالطا الذي حدد معالم المنظومة الدولية التي نشأت بفعل تداعيات الحرب العالمية الثانية.

مثلث موسكو -طهران-دمشق هو الاقوى والضعف والاستضعاف للذات، كما أنّ هناك إشكاليّات لها علاقة بكيفيّة المواءمة بين التعريف السياسي والقانوني للدولة وبين الضعف والمحيط والتحدّيات؛ إذ هناك فرّقٌ بين أن تصوغ حدّ التباين في ما خصّ أمرًا كبيرةً تتعلّق بالصراع وهويّته والمستقبل وشكله، ولكنّ ثمة قواعد وضوابط سياسيّة واقعيّة عامّة، تُصاغ على أساسها الدول، وتحركّ عليها الحكومات، ويُنْبئ على قادعتها المستقبل، من أسبسط مفرداتها أن يتمّ ملاحظة المحيط والتحدّيات؛ إن ذلك مفردٌ بين أن تصوغ هيكلية الدولة في بلد اسكدنافيّ مثلاً، وبين أن تصوغه في منطقة زرع فيها كيّانٌ توسّعيّ، قائمٌ على التهديد المستمرّ لكلّ ما يناقض وجوده العنصريّ، مع غياب لفاعليّة القوانين الدوليّة التي اختبرنا تحيّزها، وما إلى ذلك من عوامل مرتبطة بمفهوم الاستقلال والعزّة والكرامة وغيرها، فنترض أن تكون طبيعة الدولة مرنة مرحليًا، ريثما تتغيّر الظروف والأوضاع؛ لأنّ القداسة للإنسان بوجوده الحيّ والحضاريّ والعزّيز، وليس لهيكلّيات إداريّة قد تكون ملائمة لمجال، وغير ملائمة لمجال آخر، تبعًا لطبيعة الاختلاف في الظروف والأوضاع والفرص والتحدّيات.

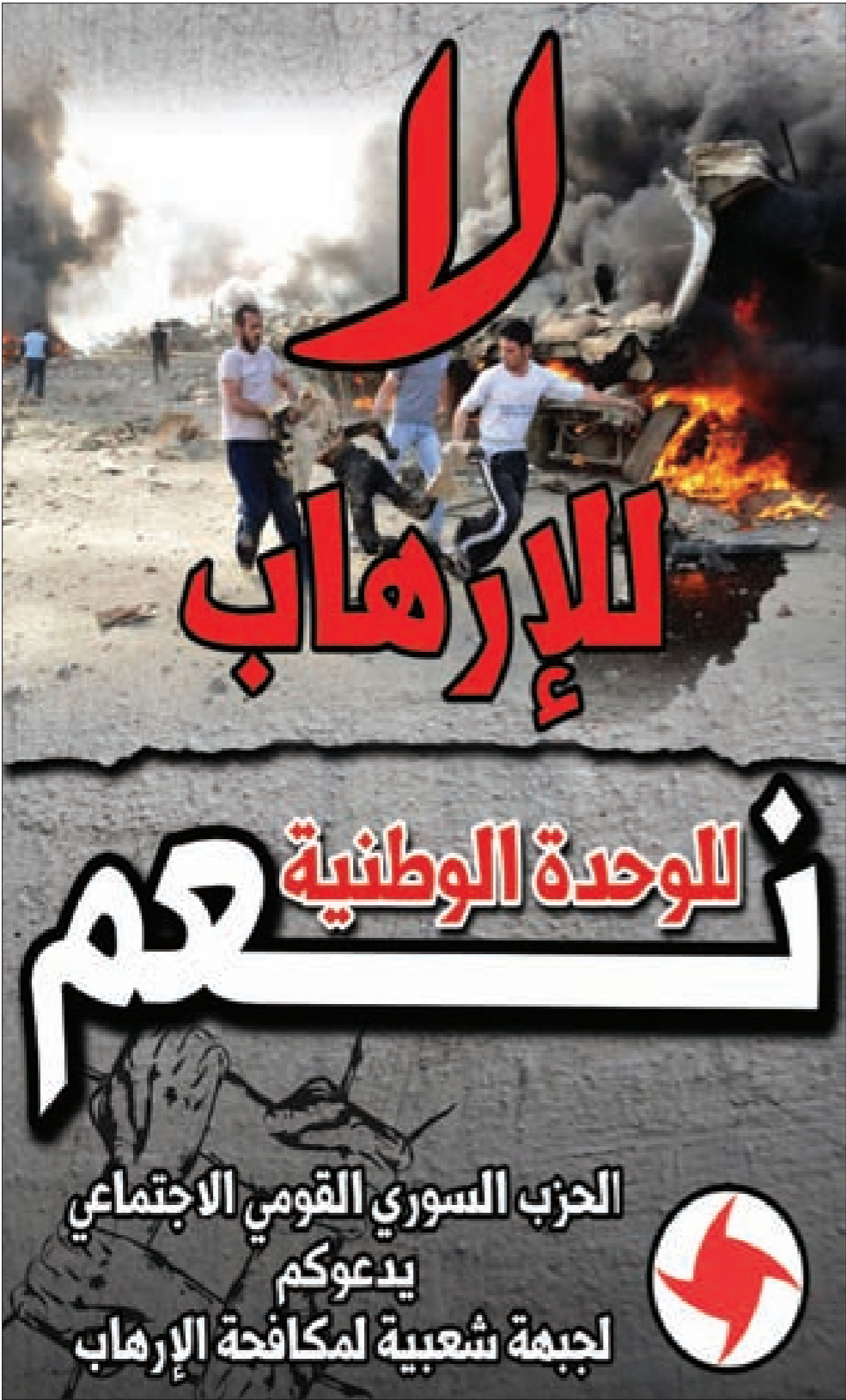
1 – في الوضع السوري والإقليمي المترابط: انتصرت سورية الدولة والكيان بخياراتها الوطنية والقومية، وسيترتب على ذلك تغيير حقيقي لخرائط سايبس بيكو، وسينجم عنه تمدد سورية لتشمل بلاد الشام، بحيث تبقى الدولة (سورية) وتنتahr الكيانات (لبنان – الأردن – فلسطين بجناحيها «الإسرائيلي» والسلطة الفلسطينية) كلها مع وجود تحالف سوري (شامي) عراقي (بلاد الرافدين) سعيدل للمنطقة موقعها الطبيعي والتاريخي كراس أن يكون لها وريث شرعي ولعدة عقود سطوة المال الخليجي الأسود، ما أوجد خلال استراتيجيا كبيرا أوصل المنطقة إلى ما هي عليه، إذ لم يسبق في التاريخ أن كانت منطقة الجزيرة العربية هي الرأس، إنما كانت الظهير والعمق لبلاد الشام وبلاد الرافدين، وذاك ما يتم تصحيحه راهنا.

3- صورية التحصن السوري ستعني عملياً وتلقائيا هزيمة تحالف المشروع الصهيوني – الوهابي: سوف يتجلى ذلك في انتهاء دور آل سعود ومنظومتهم السياسية والدينية والمالية، وفي انهيار المشروع الصهيوني في فلسطين المحتلة، مع ما يعنى ذلك من تغيير في خرائط شبه الجزيرة العربية جغرافيا وسياسيا.

استكمال التغيير في المشهد الإقليمي: يستغرق في اليوم إلى سبع سنوات، وينتهي بحرب اقليمية تنهي المشروع الصهيوني في فلسطين المحتلة ويكون نهاية الحراك الدراماتيكي في المنطقة.

التغيير الإقليمي يستكمل مع عودة مصر: لاخذ دورها في محيطها العربي والأفريقي والمتحالف استراتيجيا مع سورية المستقبل (بلاد الشام).

– تركيا: انتقلت من حلم العثمانية الجديدة وصفر مشاكل إلى مرحلة من الضعف ومختلف



الحزب السوري القومي الاجتماعي

يدعوكم

لجبهة شعبية لمكافحة الارهاب